

تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة*

1800 - 1950

(غابرييل بير)

مراجعة محمد الزبيدي

تعترض الباحث في التاريخ الاقتصادي العربي والإسلامي بعامة، وتاريخ ملكية الأراضي بخاصة، مشكلة قلة المصادر المتخصصة والدراسات العميقة ذات الصلة، فالمؤرخون الإسلاميون الأقطاب كالتطري والمسعودي وابن الأثير... وغيرهم اهتموا بالتاريخ السياسي والعسكري للدولة الإسلامية المركزية على الخصوص، وعندما ظهرت دويلات أصحاب الشوكة والسلطين، اهتم هؤلاء المؤرخون باتساع هذه الدويلات وانحسارها وعلاقتها بالدولة المركزية.

أما التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فقد تضمنته الموسوعات التاريخية لهؤلاء المؤرخين على نطاق محدود، حتى إن ابن خلدون وعلى الرغم من انتقاده لمن سبقه من المؤرخين لإغفالهم هذه الجوانب من التاريخ الإنساني في مقدمته المشهورة؛ فقد سار سيرتهم في تاريخه المعروف بديوان المبتدأ والخبر.

وينسحب هذا الإغفال على الدارسين المحدثين من إسلاميين وعرب ومستشرقين، ويمكن القول: إن أكثر الدراسات العربية غنى في هذا المجال

(*) غابرييل باير: تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة (1800 - 1950). ترجمة عطيات محمود جاد، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988م، سلسلة الألف كتاب (الثاني)، 59.

في السنوات الأخيرة ما تضمنه العدد الأول من مجلة الاجتهاد الصادر في خريف عام 1988، وفي ذلك يقول الأستاذان الفضل شلق ورضوان السيد (هيئة التحرير): «بيد أن هذه المجموعة من الدراسات - فيما نعلم - هي الأكثر غنى ودقة بين كل ما صدر في مجال التاريخ الاقتصادي للدولة الإسلامية»⁽¹⁾.

ولما كانت الأرض في المجتمعات الإسلامية القديمة والوسيط هي الحلقة الأهم وأداة الإنتاج الرئيسة في اقتصاديات الدولة الإسلامية المركزية والدويلات التي عاشت في كنفها، بادرت السلطة السياسية ممثلة بالخليفة أو السلطان إلى وضع القوانين والتشريعات التي تضمن سيطرتها وتملكها للأراضي التي كانت تخضع لها؛ معتمدة في ذلك على المقولة الشهيرة: إن الأرض لله وما الخليفة أو السلطان إلا وكيل لله في أرضه، وبالتالي فإنه ليس للأفراد إلا حق الانتفاع بهذه الأراضي بما يكفل حاجاتهم الأساسية، وهذا ما كان سائداً إلى حد كبير حتى القرن التاسع عشر وهي الفترة الأهم التي يؤرخ لها المؤلف.

* * *

في هذا الكتاب يؤرخ غابرييل بير لملكية الأراضي المصرية خلال مائة وخمسين عاماً (1800 - 1950) وهي المدة التي حكم بها مصر محمد علي الكبير وأسرته من بعده. يتألف الكتاب من سبعة فصول، ويقع النص العربي المترجم في مائة وأربع وثمانين صفحة. وفصول الكتاب غير متوازنة من حيث الحجم، إذ نجد فصولاً مطولة كما هو الحال في الفصول الأربعة الأولى، بينما اقتصر الفصلان السادس والسابع على صفحات محدودة.

كذلك خلا الكتاب من الإشارة إلى المصادر التي استقى المؤلف منها مادة بحثه، ولا ندري هل إسقاط هذه المصادر يعود إلى المؤلف نفسه، أو أنه من فعل ناقلة النص إلى العربية، وأغلب الظن أنه من فعل المترجمة، ذلك أن المؤلف قد أورد أسماء بعض الأعلام الذين اعتمد عليهم في بحثه في المتن نفسه كمبارك،

(1) إشكاليات التاريخ الاقتصادي العربي، هيئة التحرير، الاجتهاد، العدد الأول، 1988، ص 30.

ووالاس (Wallace) وشيلو (Chelu) ومنجين (Mengin) وكلوت بك . . . وغيرهم، ومما يعزز هذا الافتراض أن المترجمة قد أسقطت أيضاً الملحق التحليلي الذي وضعه المؤلف في آخر الكتاب، إذ يقول عند قراءته لأحد الجداول الإحصائية: «ويؤكد ذلك تحليل المعلومات عن كل عقد من العقود في نصف القرن في الملحق في آخر الكتاب»⁽¹⁾.

ولم تعرّف المترجمة أيضاً بمؤلف الكتاب، فلا نعرف هويته الفكرية ولا جنسيته، وهل كانت هذه الدراسة التي قدمها ميدانية كما هو الظاهر من النص، أم أنها تمت عن بعد. ولا يشير المؤلف أيضاً إلى مصادر الأرقام والجداول والإحصاءات التي ملأت صفحات الكتاب والتي تبين تطور ملكية الأراضي وتوزعها على فئات المجتمع المصري.

وتكمن أهمية الكتاب في العرض التاريخي المترابط الذي قدمه المؤلف عن حالة وتطور الأراضي المصرية في هذه الفترة؛ مدعماً أقواله بالأرقام والجداول والإحصاءات الدقيقة، كما عرض للبناء الاجتماعي المصري والنظام السياسي والاقتصادي وأثر هذا التطور في الأبنية والنظم المذكورة، مما يجعل القارئ يقف على العلاقة الجدلية ما بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتأثيرات المتبادلة فيما بينها، ويحرص المؤلف أيضاً على إظهار الرؤية الرأسمالية في تأثير الاقتصاد بالسياسة والسياسة بالاقتصاد، إذ يبين أن حركة التأثير هذه ليست صاعدة فقط من الأسفل إلى الأعلى كما هو معروف في الأصولية الماركسية، بل هي حركة صاعدة وهابطة في الوقت نفسه.

* * *

عرض المؤلف في الفصل الأول تطور نظام الملكية الخاصة (إلغاء نظام الالتزام). فالدولة كانت تمتلك معظم الأراضي قبل صدور قانون تقويم ملكية الأراضي في عهد محمد علي، وكانت الأراضي قبل هذا العهد في القرنين

(1) غابرييل، بير، تاريخ ملكية الأرض في مصر الحديثة، ص 82.

السابع عشر والثامن عشر تخضع لنظام الالتزام الذي يكفل للملتزم حيازة الأراضي عن طريق المزاد العلني مقابل مبلغ من المال، ومن ثم يقوم الملتزم بالاحتفاظ بالفارق بين ما يدفعه للدولة مقابل حق الالتزام وبين ما يفرضه على الفلاحين، وقد أدى هذا النظام إلى خفض دخل الدولة من الزراعة لصالح الملتزمين، وبالتالي مكّنهم من التسلط على رقاب الفلاحين في المجالين الزراعي والحربي، مما أدى إلى نشوء طبقة اجتماعية تتميز بالسلطة والنفوذ.

وقد تنبه محمد علي إلى عيوب نظام الالتزام وإضراره بمصالح الدولة، لذا سارع في بداية حكمه إلى فرض ضرائب إضافية مباشرة على الملتزمين وصادر جزءاً من عائداتهم، مما دفع الملتزمين إلى الاحتجاج والتخلي في كثير من الأحيان عن الالتزام، لكن محمد علي لم يأبه لشكاوى هؤلاء واحتجاجاتهم وحول كثيراً من الأراضي إلى مؤيديه وأقاربه.

وعندما تخلص محمد علي من المماليك المنافسين له في حادثة القلعة الشهيرة عام 1811، عمد إلى تحقيق مشروعاته الإصلاحية لملكية الأراضي، فنفى الملتزمين في العام نفسه، وأنشأ ديواناً خاصاً لجمع المعلومات والنظر في شكاوى الفلاحين مما أضعف شوكة الملتزمين.

وعلى الرغم من معارضة الجيش والعلماء وكبار الموظفين⁽¹⁾ لهذه الإجراءات، فقد توجّج محمد علي جهوده الإصلاحية بإلغاء نظام الالتزام وأواخر عام 1818، ثم أمر بمصادرة أراضي الوقف الزراعية والأوقاف الأهلية، لأن أغلب مالكيها لم يستطيعوا إثبات ملكيتها، وبالمقابل استرضى هؤلاء الملاك بمنحهم معاشاً مدى الحياة، وقد انعكس ذلك تردياً لأحوال نظار المساجد وإغلاق كثير من المعاهد. أما أراضي الخراج (ريزاك أحباسيا) التي كانت تعد بمثابة أملاك خاصة، فإنها لم تصادر، إنما فرضت عليها ضريبة الخراج ولم يصرف لمالكيها أي تعويض.

(1) إذ كان كبار ضباط الجيش وكبار الموظفين والعلماء يتنافسون في التزام الأراضي، وهم أكثر الناس استفادة من نظام الالتزام.

ونتيجة لهذه الإجراءات وإلغاء نظام الالتزام، سُجلت الأراضي بأسماء الفلاحين بشرط أن يدفعوا الضرائب مباشرة إلى الدولة دون وساطة الملتزمين، كما كفلت هذه الإجراءات للفلاحين حق نقل الانتفاع بالأرض من الآباء إلى الأبناء دون أن يعطيهم ذلك حق وراثه الأرض وراثه حقيقية.

وفي عهد عباس الأول (1849 - 1854م) توقف نمو الزراعة، ولم يحدث أي تقدم في تقويم ملكية الأراضي نظراً للموقف المعارض الذي اتخذته هذا الخديوي من سياسة التجديد والتطوير، التي تمت في عهد محمد علي. أما الخديوي سعيد (1854 - 1863م) فقد سار على خطى محمد علي التحديثية والإنمائية، إذ بادر إلى الأخذ بنظام الاقتصاد الحر بهدف إلغاء نظام الاحتكار، مما أدى إلى مكاسب كبيرة للفلاحين في مجال ملكية الأرض، ثم أصدر قانوناً في عام 1855 يكفل نقل الملكية بشرط تقديم شهادة من المديرية، كذلك كفل هذا القانون حق وراثه الأرض للأبناء المذكور.

وفي عهد الخديوي سعيد صدرت أيضاً اللائحة السعيدية، التي أقرت حق التملك في أراضي العشور والأبعادية والخراجية، كما نصت على حق التوريث وفق الشريعة الإسلامية، مما أكسب الإنانث حق الوراثة إلى جانب الذكور، وكفلت هذه اللائحة أيضاً نظام الزراعة المستديمة، ودفع الضرائب المستحقة عن خمس سنين، مما أتاح للمزارع كامل حقوق ومزايا الملكية.

وفي عهد الخديوي إسماعيل (1863 - 1879م) استمرت الإجراءات لتطوير نظام الملكية، فأصدر في العام 1866 قانوناً يمكن ملاك الأراضي الخراجية من توريثها بالوصية، كما أجاز منحها كأوقاف بإذن خاص من الخديوي نفسه.

وقد ساهم تفاقم مشكلة ديون مصر والبحث عن مصادر لتخفيف وطأتها، في دعم الإجراءات الضرورية لتثبيت ملكية الأفراد للأراضي، إذ أصدر الخديوي إسماعيل قانون المقابلة، الذي نص على أن كل من يدفع مقدماً ضرائب ست سنوات، يُعفى من نصف الضرائب المفروضة عليه، كما أصبح لحائزي

الأراضي الخراجية الحق في ملكية أراضيهم ملكية تامة، مما جعل الجزء الأكبر من الأراضي يوصف بالملكية الخاصة، بحيث زالت معظم الفروق بين أراضي العشور والخراج.

وفي سنة 1891م صدر القانون الذي أعطى ملاك أرض الخراج التي لم تسدد عنها الضريبة المقابلة الملكية التامة، مما أزال الفرق بينها وبين النوعيات الأخرى من الأراضي، غير حق التعويض إذا اقتضى الأمر. ثم بدأت عملية مسح أراضي الأملاك الأميرية عام 1892م بعد محاولة سابقة فاشلة، وفي عام 1898م تأسست مصلحة المساحة المركزية، وبدأت عملية المسح التفصيلي للأراضي، وأنجزت عملها في العام 1907م.

* * *

وخصّص المؤلف الفصل الثاني لبيان توزيع الأراضي في القرن التاسع عشر إلى ملكيات كبيرة ومتوسطة وصغيرة، أما الملكيات الكبيرة فقد تشكلت نتيجة لإلغاء نظام الالتزام في عهد محمد علي واستبدال نظام العهدة به، وهو يختلف عن نظام الالتزام في أن الحائز للعهدة لا يحق له أن يتقاضى ضرائب أكثر مما قرره الوالي، ويبلغ مجموع الأراضي التي خضعت لهذا النظام مليوناً ومائتي ألف فدان، منها ثلاثمائة ألف فدان كانت عهدة لأسرة محمد علي.

وينفي المؤلف أن يكون هذا النظام قد ألغي في عهد الخديوي عباس كما ذكر آرتين في أبحاثه، وإنما ألغي في عهد الخديوي إسماعيل في خطاب رسمي له.

وقد كان لهذا النظام أثر كبير في تشكيل فئة من ملاك الضياع الكبرى، أما كيفية تحول أراضي العهدة إلى أملاك خاصة، وانتقال الفلاحين إلى ملاك كبار، فإن المستندات القانونية الخاصة بهذا الموضوع ليست متاحة في نظر المؤلف، إلا أنه في عهد الخديوي إسماعيل اعتبرت الضرائب المتراكمة مقابل حقوق الملكية الكاملة لحائزي العهدة.

كذلك كانت أراضي «الأبعادية» و «الأبعاديات» مصدراً أساسياً في تشكل

الملكيّات الكبيرة، إذ قدرت هذه الأراضي في عهد محمد علي بمليون فدان، ومنحتها الدولة عام 1829م لكبار الموظفين بهدف تنمية ثروة البلاد، واشترطت عليهم إصلاح هذه الأراضي وإعدادها للزراعة. وفي عام 1842م منحت الدولة الحقوق الكاملة للملكية بما فيها حق البيع ونقل الملكية، و قدرت الأراضي الأبعادية التي طالها التملك بمائة ألف فدان، وسار الخديوي إسماعيل على خطى محمد علي في منح هذه الأبعاديات التي شكلت فيما بعد الملكيات الصغيرة.

أما أراضي «الجفليك» فقد ساهمت أيضاً إلى حد كبير في تكون الملكيات الكبيرة، فقد كان الجزء الأكبر من هذه الأراضي يتكون من قرى مهجورة تركها أهلها نتيجة عدم قدرتهم على تحمل أعباء الضرائب، فنقلت ملكية قسم كبير منها إلى الفرع الحاكم من أسرة محمد علي، ثم زاد هذا التملك في العهود المتتالية لهذه الأسرة. ومما ساعد على تكوّن الملكيات الكبيرة إقدام السلطة على فرض ضريبة العشور على أراضي الأبعاديات والجفالك والوسايا في عهد الخديوي سعيد من أجل سياسة التطوير والإصلاح، فتحوّلت بذلك إلى أراضي العشور، أما نوعيات الأراضي الأخرى فقد فرضت عليها ضريبة الخراج، ومن ثمّ فرضت على بعض أراضي الخراج ضريبة العشور، وكانت هذه الأراضي تمنح لكبار الضباط والموظفين بدلاً من المعاشات، أو يتم بيعها لهم ولغيرهم من الأجانب. كما أن التنمية الزراعية وزيادة المحاصيل وارتفاع أسعار بعضها أدى إلى اقتناء الكثير من التجار الأثرياء الملكيات الكبرى، وقاموا بإصلاحها وتطويرها بقصد زيادة أرباحهم.

وفيما يتعلق بالملكيات المتوسطة يرى المؤلف أنها تكونت نتيجة تفتت الملكيات الكبيرة بفعل نظام الميراث، والملكية المتوسطة تتراوح مساحتها ما بين (5 و50) فداناً، وكانت تشكل في نهاية القرن التاسع عشر 35% من مجموع الأراضي. والعامل الثاني الذي ساعد في تكون هذه الملكيات هو استيلاء الطبقة العليا في المجتمع على أراضي الحدائق في الأحياء المجاورة.

أما الملكيات الصغيرة فقد شهدت في هذا القرن تغيرات هامة، أبرزها ترك

الفلاحين أراضيهم، وضياع حقهم في ملكية هذه الأراضي نتيجة ازدياد الضرائب وتضاعفها في الأعوام 1812، 1830، 1840، وكانت الدولة تعيد توزيع هذه الأراضي على ملاك جدد من كبار الموظفين والأجانب، كذلك هجر كثير من الفلاحين أراضيهم هرباً من التجنيد العسكري والسخرة والأزمات الاقتصادية المتكررة، والعجز عن سداد القروض، مما أدى إلى انتزاع أراضيهم التي كانت ضماناً لهذه القروض، بفعل قرارات المحاكم المختلطة التي أسست في هذا العصر.

وقد لعب الموقف السياسي لكبار الموظفين أو المشتغلين بالسياسة دوراً بارزاً في الحفاظ على الملكيات أو خسارتها. ومثال ذلك مصادرة الدولة لأمالك أقطاب الثورة العربية وحرمانهم من التملك في المستقبل. ومما زاد تضائل طبقة صغار الملاك، مطالبة الدولة الفلاحين بدفع الضرائب في أوقات لا تتناسب وموسم الحصاد، مما دفع بعضهم إلى اقتراض النقود بالفوائد التي كانت تصل إلى 7٪ شهرياً، أو إلى بيع مواشيهم وأراضيهم.

ويحدد المؤلف في هذا الفصل ست فئات لكبار الملاك وهي: أسرة محمد علي وكبار الموظفين، وأعيان القرى ومشايخ البدو، والعلماء، والأقباط، والأجانب، وشركات الأراضي، ثم يتابع المؤلف التطور التاريخي لنمو أراضي كل فئة من هذه الفئات، وأغنى هذا العرض بجداول وإحصاءات دقيقة.

ويختتم المؤلف هذا الفصل بتلخيص أهم التغيرات التي طرأت على الملكيات الكبيرة خلال القرن التاسع عشر وهي:

- ازدياد الضياع الخاصة بأسرة محمد علي، بحيث أصبحت هذه الأسرة أكبر مالك للأراضي.

- ازدياد أهمية الموظفين وأعيان القرية في مجال امتلاك الأراضي، ثم توقف ذلك، وبالتالي أصبح عدد قليل من كبار الموظفين من أصحاب الملكيات الكبيرة.

- ارتبط استقرار البدو بتراكم الضياع الكبيرة في حيازة رؤساء شيوخ هذه القبائل.
- فقد العلماء والقيادات الدينية مراكزهم القيادية، وبالتالي فقدوا مكانتهم كأكبر ملاك للأراضي.
- ظهور طبقة جديدة من أثرياء الحضر، أصبحت لها الصدارة بين ملاك الأراضي، وقد ضمت هذه الطبقة عدداً من الأجانب والأقليات المحلية.

* * *

وفي الفصل الثالث؛ تناول المؤلف توزيع الأراضي في القرن العشرين، فذكر أن الدولة أصدرت مرجعاً هاماً تضمن الإحصاءات الرسمية لتوزيع الأراضي على أساس فئة المالك وحجم الملكية، واستمر صدور هذه الإحصاءات بانتظام إلى أن استكملت عملية مسح الأراضي عام 1907م. إلا أن هذه الإحصاءات قد خالطها كثير من الأخطاء، ذلك أن أدوات وأساليب هذا المسح لم تكن متطورة ودقيقة، ويؤكد المؤلف هشاشة هذه الإحصاءات بأمثلة وشواهد كثيرة مدعمة بالأرقام. كما يشير إلى ازدياد المساحة الكلية لأراضي الملكية الخاصة الخاضعة للضرائب بما فيها أراضي الأوقاف، وترجع هذه الزيادة إلى بيع أراضي الدائرة السنية، وفرض الضرائب على أراضي أخرى جرى تحسينها، إضافة إلى تملك الأراضي بنظام الحصص (أراضي العشور) للعديد من الملاك.

ونلاحظ هنا أن المؤلف قد قام بقراءة نقدية لتوزيع الأراضي كما وردت في الإحصاءات الرسمية، معتمداً في هذه القراءة على الجداول الكثيرة والأرقام التفصيلية التي ضمنها هذا الفصل، وأولى الملكيات الخاصة وأراضي الأوقاف عناية خاصة.

ثم يتابع المؤلف تطور الملكيات الصغيرة، والعوامل التي أثرت في زيادتها، ويبرز في هذا المجال عامل الميراث وأثره في تفتيت ملكية الأرض، كذلك يظهر أثر تدخل الحكومة في زيادة هذه الملكيات، إذ إن الحكومات المتعاقبة حرصت على هذه الزيادة وذلك ببيع أراضي الدولة بمساحات صغيرة، ومنح القروض

لصغار الملاك، وإعادة قانون «الخمس أفدنة» الذي صدر عام 1912م، وكان هدف الدولة من ذلك مساندة الفلاحين وحمايتهم من المربين لتنشيط الزراعة ودعم اقتصاد البلد.

لكن المؤلف يرى أن تأثير القروض في تنشيط الملكيات الصغيرة والحفاظ عليها لم يكن ملموساً وفعالاً، وينطبق ذلك على قانون «الخمس أفدنة».

وفيما يتعلق بتطور الملكيات الكبيرة فقد وضح المؤلف أنه قد كانت هناك علاقة مطردة بين مساحة أراضي الملكيات الكبيرة من جهة، والنمو الزراعي وتحسين أسعار المحاصيل وزيادة الملكيات الخاصة من جهة أخرى. أما المصدران الأساسيان لزيادة مساحة الملكيات الخاصة والملكيات الكبيرة في هذا القرن، فهما أراضي الدائرة السنية وأراضي الأملاك الأميرية (الدومين)، فالأراضي الأولى أصبحت ملكيتها تعود إلى شركة الدائرة السنية، التي كان معظم أعضائها من رجال الأعمال الإنجليز، وقد تعاقدت معها الدولة على بيع أراضي هذه الدائرة، مقابل تزويد الحكومة باعتمادات لسداد ديون الدائرة التي تستحق عام 1905م.

أما أراضي الأملاك الأميرية فقد كانت تديرها في بداية الحرب العالمية الأولى إدارتان مستقلتان، هما إدارة أراضي الأملاك الأميرية، وإدارة الأراضي المباحة (غير المزروعة). وفي عام 1913م توحدت هاتان الإدارتان في مصلحة الأملاك الأميرية التي حققت زيادة كبيرة في مبيعات هذه الأملاك، وبالتالي ازدادت الملكيات الكبيرة. ويذكر المؤلف كثيراً من العوامل التي ساهمت في زيادة الملكيات الكبيرة، ومنها: توسع أعمال البنوك الائتمانية، وإعطاء القروض للذين يمتلكون ضياعاً كبيرة، ونمو الملكيات الخاصة، والسماح للشركات غير المصرية بشراء الأراضي، وإنشاء المحاكم المختلطة، وازدياد الضمانات للمستثمرين الأجانب، وانخفاض قروض الدولة. ثم بيّن أثر قانون الميراث الإسلامي في تفتيت الملكيات الكبيرة وتحولها إلى ملكيات متوسطة وصغيرة، إلا أن الحركة لم تكن دائماً في الاتجاه نفسه، بل صاحب ذلك تحول كثير من الملكيات الصغيرة والمتوسطة إلى ملكيات كبيرة كانت من نصيب أسرة

محمد علي، وكبار السياسيين، ورجالات المجتمع، والأقباط، وشيوخ البدو، والصناعيين، ورؤساء مجالس الشركات، والأجانب من بريطانيين وفرنسيين ويونان وغيرهم.

ويختتم المؤلف هذا الفصل ببيان أثر هذه الملكيات الكبيرة في وصول أصحابها إلى مناصب سياسية واجتماعية واقتصادية رفيعة، فقد كانت نسبة كبيرة من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ من كبار الملاك، كما كان عدد كبير من رؤساء الحكومات تربطهم صلات وثيقة بأصحاب الملكيات الكبيرة. وقد تبوأ كثير من هؤلاء الملاك أن يعتلوا مناصب قيادية هامة في الأحزاب المصرية، كحزب الوفد، وحزب الأمة، والأحرار الدستوريين، والسعديين (المنشق عن حزب الأمة). وكان تأثير هؤلاء في السياسة المصرية على قدر كبير من الأهمية.



انتقل المؤلف في الفصل الرابع من هذا الكتاب إلى متابعة التطور التاريخي لأراضي الوقف، فهذه الأراضي بقيت على حالها دون توسع في بداية عهد محمد علي، ثم استطاع هذا السلطان أن يحوز على فتوى من مفتي الإسكندرية عام 1846م مُنع بموجبها منح الأراضي للأوقاف، إلا أن هذا القرار لم يبلغ استمرار وقف الأراضي، فبقيت الأمور على حالها حتى عام 1946، وازدادت مساحة أراضي الوقف حتى بلغت 10٪ من المساحة الكلية للأراضي التي تمتلكها الدولة.

وقد ذهب بعض السياسيين والاقتصاديين إلى أن استمرار توسع أراضي الوقف يعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فطالبت إحدى لجان البرلمان بإلغاء الوقف الأهلي، ثم اتفق على مرسوم قرار عام 1949م ينص على تقسيم الملكيات بين الورثة، وتقسيم الأوقاف الحالية والجديدة إلى مساحات صغيرة يمتلكها المستفيدون. إلا أن هذا القانون لم يكن فعالاً في التأثير على الوقف الأهلي، فاستمر الحال إلى أن صدر قانون الإصلاح الزراعي عام 1952م وألغى الوقف الأهلي.

ثم لاحق المؤلف مراحل تطور أراضي الأوقاف وزيادة مساحتها، منذ تأسيسها في عهد المماليك والدولة العثمانية، معزراً هذا الشرح بالأرقام والجداول والإحصاءات الدقيقة. ويقسم المؤلف الأوقاف التي كانت سائدة في مصر إلى نوعين، هما الوقف الأهلي والوقف الخيري، مبيناً أن الوقف الخيري يخصص ريعه للمؤسسات الدينية والثقافية والخيرية، بينما يخصص عائد الوقف الأهلي لعدد من الأشخاص تحددهم وصية الوقف، وعندما يتوفى هؤلاء الأشخاص يؤول الدخل للجمعيات، فيتحول الوقف الأهلي إلى وقف خيري. والمؤلف لا يجد فرقاً في نهاية المطاف بين الوقف الخيري والوقف الأهلي، فهما في نظره نظام واحد، إذ إنه من الصعوبة بمكان تصنيف أملاك الوقف إلى أهلي وخيري، وذلك لتضمن النوعين في الوصية.

ثم يناقش المؤلف بالتفصيل تاريخ وتطور كل من الوقف الأهلي والوقف الخيري، مبيناً أثر الوقف الخيري في إقامة المعاهد الدينية والتربوية ومدارس تحفيظ القرآن، ودوره في إعالة كثير من العائلات الثرية التي كانت تأخذ المعاشات من الوقف بطريقة سرية.

أما إدارة هذه الأوقاف فكانت تنقسمها ثلاث مؤسسات رسمية هي: وزارة الأوقاف التي كانت تسمى في البداية دائرة الأوقاف، وكانت تشرف على الوقفين الخيري والأهلي، والأوقاف المشتركة، والمؤسسة الثانية كانت تسمى ديوان الأوقاف الملكية، وتشرف على الأوقاف الخيرية التي أوقفها أعضاء الأسرة الحاكمة، إلى جانب أوقاف القصر العالي، كذلك كانت هذه الإدارة تدير أوقافاً أهلية وخيرية ليست للأسرة الحاكمة، لكنها انتزعت حق إدارتها من إدارة الأوقاف العامة أو وزارة الأوقاف. والمؤسسة الثالثة التي كانت تعنى بإدارة الأوقاف هي إدارة الأوقاف القبطية، ويستعرض المؤلف هنا الصراع الذي دار بين البطيركية والرهبان من جهة، والمجلس الملي من جهة أخرى على إدارة أوقاف الطائفة المسيحية في مصر، إلى أن انفردت البطيركية ورؤساء الرهبان في إدارة هذه الأوقاف. وبعد قيام ثورة 1952 آلت إدارة هذه الأوقاف إلى هيئة خاصة تتبع البطيركية ويرأسها مجلس إدارة يكون رئيسه سكرتير

المجلس الملي.

وهناك نوع رابع من الإدارة للأوقاف وهو الإدارة بواسطة المؤسسات والنظار الخصوصيين.

* * *

أرخ المؤلف في الفصل الخامس للأملاك الأميرية والأملاك العمومية، ففي بداية عهد محمد علي كانت جميع الأراضي ملكاً للدولة، إلا أنها تخلت فيما بعد عن الأراضي الزراعية التي أصبحت ملكية خاصة للذين يقومون بزراعتها. ومن مصادر الأملاك الأميرية وأسباب زيادتها؛ الملكيات التي أصبحت دون ورثة معروفين، والأراضي الخراجية التي صارت لا تورث بعد قرار عام 1855م، وأراضي الفلاحين الذين لم يستطيعوا دفع ضرائبهم، وفائض عملية مسح الأراضي التي قامت بها الدولة.

ثم يستعرض المؤلف التغيرات التي طرأت على مساحة أراضي الأملاك الأميرية مدعماً ذلك بالإحصاءات والجداول الكثيرة، ذاكراً أن الدولة قد قامت ببيع هذه الأراضي ومنحها لأغراض اقتصادية داخلية وخارجية.

أما الأملاك العمومية فيختلف وضعها عن الأملاك الأميرية، ذلك أن القانون قد سمح بنقل ملكية الأراضي الأخيرة إلى الأفراد، في حين أنه منع ذلك عن الأملاك العمومية، وتشمل الأملاك العمومية الكثير من المنشآت العامة كالمباني العقارية، وأراضي الطرق والسكك الحديدية، وأراضي المنشآت العسكرية، والشواطئ... وغيرها من الأملاك العامة. وقد ازدادت أراضي الأملاك العمومية وذلك لازدياد وسائل التنمية الزراعية والعمرانية والتجارية، وقد شكلت 10٪ من أراضي الدولة المصرية عام 1949م.

* * *

جمع المؤلف في الفصل السادس من هذا الكتاب حشداً من الآراء في الإصلاح الزراعي قبل ثورة 23 يوليو 1952م، واستهل حديثه بمناقشة الخلفية

الاجتماعية والسياسية لهذا الإصلاح، فكبار الملاك قد اعتلوا المناصب الرفيعة في الهيئات النيابية، واستولوا على المراكز الحساسة في مجلس النواب وكافة الأحزاب السياسية، كما أن الكفاح السياسي والوطني قد حجب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، وكان الفلاحون - وهم أكثر الناس اهتماماً بالإصلاح الزراعي - على حد كبير من الجهل والوهن الصحي، كما كانوا مستسلمين لواقعهم المؤلم، هذا في الثلاثينات، أما في الأربعينات فقد بادر حزب الوفد ممثلاً بالحكومة إلى عرض هذا الواقع للرأي العام من خلال بيانات مجلس الوزراء، كما بدأت تظهر الكتابات التي تشرح هذا الواقع وتبني رؤى اقتصادية إصلاحية.

أما قوى المعارضة كالإخوان المسلمين والحزب الشيوعي، فقد طالبت بإصلاح جاد، لكن ذلك كان يتم في مناسبات طارئة وبطريقة احتجاجية، فاصطدمت بتوحد قوى السلطة ضدها. ولم يكن للطبقة الوسطى التي نمت نتيجة التقدم الصناعي، والتوسع التجاري وازدياد الاستثمارات المالية إبان الحرب العالمية الثانية، دور فاعل في هذا الإصلاح، إذ لم تكن على استعداد لمواجهة التحدي، ذلك أن عمودها الفقري كان من غير المصريين.

ثم عرض المؤلف لآراء بعض الأحزاب الممثلة في البرلمان، ونظرتها للإصلاح، فبادر إلى القول: إنه لم يكن لأي منها ثمة برنامج محدد وواضح للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وكانت آراء هذه الأحزاب يعبر عنها في الخطاب السياسية لأقطابها، وتجمعهم معارضة الإصلاح الزراعي الجذري خوفاً من أي تغيرات حادة، كما أن هذه الأحزاب لم تكن متفقة فيما بينها على سياسة إصلاحية معينة، كما لم يكن الاتفاق سائداً حول الإصلاح في الحزب الواحد نفسه.



ختم المؤلف تتبعه التاريخي لملكية الأرض بالفصل السابع والأخير، وهو أقصر فصول الكتاب، إذ لم يتعد الصفحتين، وخصصه لبعض الإصلاحات التي تمت في بداية العهد الناصري، فبعد شهرين من هذا العهد،

صدر التشريع الخاص بملكية الأرض، وبعد خمسة أيام من ذلك، ألغي الوقف الأهلي، وفي عام 1953 تمت مصادرة أملاك أسرة محمد علي، وتمت تغييرات جذرية في نظام الوقف الخيري.

ثم يحاول المؤلف تحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى ثورة عام 1952م فيذكر منها: تطور ملكية الأراضي خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وفشل النظام البرلماني، وفساد الملك فاروق وحاشيته، والمآزق التي سادت علاقته ببريطانيا، ونمو الإحساس القومي بوجه عام، والفشل في الحرب مع إسرائيل.

أما ضباط الثورة والانتلجنسيا، فقد ردت هذه الأسباب إلى عللها الاجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق بالبناء الذي تقوم عليه ملكية الأراضي، والصورية في ممارسة الديمقراطية من كبار الملاك، وإحساس الضباط بتأخر مصر الصناعي، وبالتالي تخلفها وضعف قوتها العسكرية.

واللافت للنظر أن المؤلف يجعل من ثورة 23 يوليو موقفاً احترازياً من الضباط حتى لا تجتاح البلاد ثورة شيوعية.

